بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٧٨/اتحادية / ٢٠٠٩

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو ألتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي / السيد رشيد مجيد صالح / وكيله المحامي جدي شنشول موسى .
المدعى عليهما / ١- السيد رئيس الوزراء / إضافة لوظيفته
٢- السيد الأمين العام لمجلس الوزراء / إضافة لوظيفته
وكيلهما المستشار علاء العامري .

الادعاء :

ادعى وكيل المدعي ان موكله استناداً للامر الاداري المرقم (٩٣١) في ٢٠٠٦/١١/٢ تمت اعادته الى الوظيفة بعنوان ــ مدير عام ــ باعتباره مفصولاً سياسياً وتمت احالته على التقاعد بموجب الامر الديواني المرقم (٣٧) الوارد في مضمون كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم ٧٠١/٤٨ في ٢٠٠٩/٢/١١ وخلافاً لنصوص قانون المفصولين السياسيين رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٥ . فقدم طلباً الى المدعى عليه الاول لالغاء الامر الديواني المذكور واوعز الى المدعى عليه الثاني بامكانية الغائه ولكن المدعى عليه الثاني اصر على عدم امكانية الغاء الامر الديواني على الرغم من عدم دستوريته . ولما تقدم ونظراً لكون الاحالة على التقاعد قد جاءت مخالفة للدستور والقانون وتجاوزاً للصلاحيات الدستورية

المحكمة الاتحادية العليا ــ العراق ــ بغداد ــ حي الحارثية- موقع ساعة بغداد
تلفون وفاكس ٥٤٣٣٤٥٥
البريد الإلكتروني
The federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 5433455
e-mail: federalcourt_iraq@yhoo.com

الاتحادية العليا . وطلب الزام المدعى عليهما بالغاء قرار إحالته على التقاعد لكونه باطلاً لمخالفته للقانون .

وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة ودفع الرسم القانوني عنها وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة في الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور تم تعيين موعد المرافعة وحضر عن المدعي وكيله المحامي جدي شنشول موسى كما حضر عن المدعى عليهما إضافة لوظيفتيهما المستشار الحقوقي علاء العامري وبوشر بالمرافعة الحضورية والعلنية وكرر وكيل المدعي عريضة الدعوى وطلب الغاء قرار احالة موكله المدعي على التقاعد وطلب وكيل المدعى عليهما رد الدعوى شكلاً وكرر ماجاء بلائحته الجوابية بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعد ان كرر الطرفان اقوالهما افهم ختام المرافعة .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد ان المدعي كان يشغل وظيفة مدير عام في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبالنظر لحل دائرة شؤون الموظفين للكيانات المنحلة لانتهاء عملها تمت احالته على التقاعد بموجب امر رئيس الوزراء بالامر الديواني المرقم (٣٧) الوارد في كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم ٧٠١/٤٨ والمؤرخ ٢٠٠٩/٢/١١ واستناداً لذلك اقام وكيل المدعي هذه الدعوى امام المحكمة الاتحادية العليا يطلب فيها الغاء الامر الديواني المذكور والغاء قرار احالته على التقاعد لعدم دستوريته ومخالفته للقانون باعتباره مشمولاً بقانون الفصل السياسي . ولدى تدقيق المحكمة الاتحادية العليا للامر الديواني المطلوب الغاؤه والذي ينص على (استناداً للصلاحيات المخولة لنا بموجب احكام المادة (٧٨) من الدستور وعملاً باحكام

The federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 5433455
e-mail: federalcourt_iraq@yhoo.com

المحكمة الاتحادية العليا – العراق – بغداد – حي الحارثية- موقع ساحة بغداد
تلفون وفاكس ٥٤٣٣٤٥٥
البريد الإلكتروني

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٧٨/اتحادية / ٢٠٠٩

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحاديم

المادة (١)//(سادساً) من قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المعدل ولحل دائرة شؤون موظفي الكيانات المنحلة لانتهاء عملها قررنا احالة السيد (رشيد مجيد صالح) المدير العام في الامانة العامة لمجلس الوزراء على التقاعد بدرجته) . ومن هذا النص وجدت المحكمة الاتحادية العليا ان القرار المذكور جاء مقتصراً على المدعي على سبيل الحصر باحالته على التقاعد ولايشمل العموم او كياناً من مكونات الشعب العراقي وعليه يكون النظر في صحة صدوره او مخالفته لاحكام القانون خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المحددة اختصاصاتها بالمادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وتأسيساً على ماتقدم تكون هذه المحكمة غير مختصة بنظر دعوى المدعي . فقرر الحكم برد دعوى المدعي وتحميله الرسوم واتعاب محاماة وكيل المدعى عليهما المستشار السيد علاء العامري مبلغ عشرة الاف دينار وصدر القرار بالاتفاق حكماً باتاً وافهم علناً في ٢٠١٠/٣/٣ .

العضو جعفر ناصر حسين	العضو فاروق محمد السامي	الرئيس مدحت المحمود
الغضو محمد صائب النقشبندي	العضو اكرم احمد بابان	العضو اكرم طه محمد
العضو حسين أبو التمن	العضو ميخائيل شمشون قس كوركيس	العضو عبود صالح التميمي

المحكمة الاتحادية العليا – العراق – بغداد – حي الحارثية- موقع ساحة بغداد
تلفون وفاكس ٥٤٣٣٤٥٥
البريد الإلكتروني

The federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 5433455
e-mail: federalcourt_iraq@yhoo.com